

الموضوع: عدم اعتبار تواجد موظفي مكتب المحاسبة في المنشآت
التي يراجعون حساباتها مخالفاً لأنظمة الإقامة والعمل

المحترمين

الأخوة/ الأعضاء الأساسيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

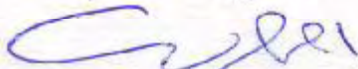
انطلاقاً من مبدأ التعاون بين الجهات الحكومية في كل ما من شأنه تحقيق
المصلحة العامة، وحيث أن طبيعة عمل المحاسبين القانونيين وفريق العمل المشارك في
عملية المراجعة، توجب على مكاتب المحاسبة مراجعة السجلات المحاسبية
والمستندات والوثائق ذات العلاقة، في مقر المنشأة التي يتم مراجعة حساباتها، وقد
تستغرق هذه الأعمال عدة أسابيع وأحياناً عدة أشهر.

نود الإشارة إلى أنه تمت مخاطبة وزارة العمل من قبل رئيس مجلس إدارة الهيئة
وزير التجارة والصناعة بالخطاب رقم ٣٦٧٢/٢٠١٣ وتاريخ ١٤٣٤/١٠/١٩ هـ الموافق
٢٠١٣/٨/٢٥م المتضمن عدم اعتبار تواجد موظفي مكتب المحاسبة في المنشآت التي
يراجعون حساباتها مخالفاً لأنظمة الإقامة والعمل إذا كان لديهم إقامة نظامية بإسم
مكتب المحاسبة ولديهم تفويض من مكتب المحاسبة وتم إرفاق التعميم الموجه من
قبل صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية بخطابه رقم ٦٣٢١٨ وتاريخ
١٤١٨/٩/١٣ هـ، (مدير عام الجوازات)، عدم اعتبار تواجدهم مخالفاً لأنظمة الإقامة
والعمل إذا كان لديهم إقامة نظامية بإسم مكتب المحاسبة ولديهم تفويض من
مكتب المحاسبة.

وذلك للعلم والإحاطة.

وتقبلوا تحياتي،

الأمين العام



د. أحمد بن عبد الله الفايص